وغزة، وهو ما يتضح تماماً من فحص نصوص اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية(١١).

ففيما يتعلق بالاراضي المصرية، تعللت اسرائيل بالمطالب الأمنية لكي تفرض عدداً من القيود على ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء. ولكنها لم تناقش، اصلاً، حقوق مصر السيادية على هذه الأرض أو تحاول ان تفرض اوضاعاً معينة تخص شؤون السكان في هذه المنطقة، كما حدث بالنسبة إلى الضفة وغزة. وقد حاولت اسرائيل أن تفرض على مصر، في اطار ترتيبات الامن، قبول المستوطنات الاسرائيلية في سيناء، لكن مصر رفضت ذلك، رفضاً باتاً، وعلقت قبولها للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية على موافقة الكنيست اولاً على ازالة المستوطنات الاسرائيلية في سيناء، وهو ما تحقق بالفعل. لكنها استطاعت أن تفرض، من خلال هذه الترتيبات، قيوداً من نوع آخر تحد من ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء. وقد تمثلت هذه القيود في تحديد أنواع وكميات الاسلحة وقوات الجيش المسموح بتواجدها على الشريط الملاصق للضفة الشرقية لقناة السويس، كما فرضت نزع سلاح الجزء الاعظم من سيناء وتمسكت بوجود قوات دولية على حدودها مع مصر على الا يتم سحبها الا بموافقتها هي. كما فرضت على مصر قصر استخدام موانئها ومطاراتها في سيناء على الاغراض المدنية وتحريم استخدامها للاغراض العسكرية، حتى ولو كان ذلك لاغراض تدريبية.

اما فيما يتعلق بالاراضي الفلسطينية، فلم تكن مطالب اسرائيل بشأنها مجرد مطالب أمنية، ولكنها كانت، في جوهرها، مطالب تتعلق بالسيادة والحقوق. فقد رفضت اسرائيل ان تتعهد باخلاء مستوطناتها المقامة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، كما رفضت تماماً الاعتراف بسيادة الشعب الفلسطيني، أو حتى سيادة الاردن على تلك الاراضي، أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أو عودة اللاجئين الفلسطينيين. واعتبرت اسرائيل نفسها طرفاً شريكاً ورئيساً في تقرير شؤون الفلسطينيين وتحديد صلاحيات المجلس الاداري في اطار حكم ذاتي ينسحب على السكان ولا ينسحب على الارض! كما رفضت الانسحاب العسكري الكامل من تلك الاراضي، وانما مجرد اعادة تمركز القوات وانسحابها الى نقاط امن استراتيجية يتم الاتفاق عليها.

ويؤكد غايز صايغ، في تحليله لاتفاق الحكم الذاتي، أن هذا الحكم في المفهوم الاسرائيلي لا يعتبر، بأي مقياس، حلاً للمشكلة الفلسطينية، وانما هو يمثل حلاً للمعضلة الاسرائيلية المتمثلة في الرغبة في المحافظة على بقاء الدولة اليهودية، وفي الوقت ذاته تلافي المخاطر الناجمة عن معدلات تزايد السكان العرب، والتي يمكن ان تهدد الطابع اليهودي للدولة، اذا ما تمّ استيعاب هؤلاء السكان داخل النسيج السياسي والاجتماعي للدولة الاسرائيلية. وفي هذا الاطار، يصبح الحكم الاداري للسكان الفلسطينيين حلاً جيداً لهذا التناقض من وجهة النظر الاسرائيلية ويوفر التكاليف الباهظة واللاانسانية للحل النهائي للمشكلة الفلسطينية الذي يقترحه بعض غلاة الصهيونيين من أمثال مئير كهانا، والذي يتمثل ببساطة في ابادة هذا الشعب او اجباره على الرحيل نهائياً(١٢).

والواقع ان بيغن لم يكن جاداً على الاطلاق في طرح أي حل للمشكلة الفلسطينية. وقد أكد هذه الحقيقة كبار المعلقين الاسرائيليين أنفسهم. يكتب ميخائيل بار زوهر في مقالة له نشرتها صحيفة يديعوت احرونوت (١٧/١٠/١٩٧٨): «منذ ان بدأت المفاوضات مع مصر